

"إدارة الإستثمار في المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الإستقرار المالي للإقتصاد الوطني"

اعداد:

صادق نعمة الله شما

Sadek meematallah shamma

طالب دكتوراه في الجامعة الإسلامية – لبنان

الجامعة الإسلامية في لبنان

كلية الدراسات الإسلامية

الايمل: ss107394@net.iul.edu.lb

إشراف

البروفيسير ساهر العنان

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تقييم دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، من خلال قياس أثرها في رفع معدل النمو الاقتصادي والحد من المخاطر المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مصرفية، وتم تحليل النتائج باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أظهرت النتائج وجود موافقة قوية وإيجابية من أفراد العينة على الدور المعنوي لإدارة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من المخاطر، مع تفاوت في مستوى المعرفة ببعض الأدوات كالصكوك وعقود المشاركة، مما يستدعي تطويرها وزيادة الوعي بها. وخلصت الدراسة إلى أن إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية تمثل أداة فاعلة وجوهرية لتحقيق الاستقرار المالي، شريطة تعزيز الرقابة الشرعية، وتطوير المنتجات الاستثمارية، وتأهيل الكوادر البشرية، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية لضمان استدامة دورها في التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الاستثمار، المصارف الإسلامية، الاستقرار المالي، النمو الاقتصادي.

المقدمة

شهد النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية، تجلت أبرزها في الأزمات المالية المتلاحقة التي هزت أركان الاقتصاد العالمي، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن هشاشة النظم المالية التقليدية القائمة على الإقراض بالفائدة والمضاربات المفرطة، وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة طالت مختلف الدول. وفي خضم البحث عن بدائل أكثر استقراراً وأخلاقية، برزت المصارف الإسلامية كخيار واعد يجمع بين الكفاءة المالية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا وتقوم على المشاركة في الربح والخسارة وربط التمويل بالأصول الحقيقية، مما يرسخ مبدأ العدالة في توزيع الثروات ويعزز الاستقرار المالي.

وقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على الصمود في وجه الأزمات المالية المتعاقبة، حيث أظهرت الأداء الأكثر استقراراً مقارنة بنظيراتها التقليدية، بفضل طبيعة أعمالها التي تقوم على المشاركة الحقيقية في المخاطر وتجنب الرافعة المالية المفرطة والمشتقات الخطرة، وهو ما دفع العديد من المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في نماذج الأعمال المصرفية التقليدية والبحث عن مزايا النظام المالي الإسلامي كمنهج بديل أو مكمل يعزز متانة القطاع المالي (جاسم، 2016)

وتبرز المصارف الإسلامية باعتبارها الركيزة الأساسية في هذا النظام، حيث تتولى إدارة الاستثمار وفق آليات مبتكرة تقوم على عقود المشاركة كالمضاربة والمشاركة، وعقود المبادلة كالمرابحة والإجارة، فضلاً عن أدوات مالية كالصكوك التي تمثل نموذجاً فريداً في التمويل طويل الأجل المرتبط بالأصول الملموسة، مما يعزز دورها في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد. ولعل ما يميز إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية أنها لا تقتصر على تحقيق العوائد المالية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أوسع، من خلال ربط التمويل بالمشاريع التنموية في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إلى جانب ما تؤديه من دور في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الفجوات

وانطلاقاً من هذا المنظور، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على واقع إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية ومدى مساهمتها الفعلية في تعزيز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني.

1- إشكالية الدراسة

على الرغم من المزايا النظرية التي تقدمها المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال مبادئها القائمة على المشاركة في المخاطر وربط التمويل بالأصول الحقيقية، إلا أن الواقع العملي يُظهر فجوة ملحوظة بين الأهداف المرسومة والممارسات التطبيقية، ففي كثير من الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية، لا تزال حصتها السوقية محدودة مقارنة بالمصارف التقليدية، كما تبرز تساؤلات حول مدى التزامها الفعلي بجوهر الأعمال الإسلامية وليس فقط بشكلها، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة "الإسلام السطحي" أو التقليد الشكلي في بعض المنتجات الاستثمارية التي تحاكي المنتجات التقليدية دون أن تحقق مزاياها الجوهرية في امتصاص الصدمات وتعزيز الاستقرار. هذا الأمر يُثير إشكالية أساسية حول مدى إسهام إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية فعلياً في تعزيز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، أم أنها ستظل مجرد بديل شكلي لا يحقق الأهداف المرجوة منه في ظل التحديات التنظيمية والتشغيلية القائمة، وعليه تطرح الدراسة السؤال الإشكالي الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤدي إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية دوراً في تعزيز الاستقرار المالي بأبعاده (رفع معدل النمو، الحد من المخاطر المالية) للاقتصاد الوطني؟

ويتفرع من السؤال الإشكالي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو للاقتصاد الوطني؟
- هل يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني؟

2- أهداف البحث

- تقييم فاعلية إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني، وذلك من خلال قياس مدى مساهمة آليات الاستثمار المطبقة في تغذية القطاعات الإنتاجية ودعم المشاريع التنموية والصغيرة والمتوسطة، واختبار الدلالة المعنوية لهذا الدور في الواقع العملي.
- تحليل دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استقصاء قدرتها على تخفيف حدة المخاطر النظامية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية، والحد من تراكم الديون المتعثرة والمضاربات المفرطة، واختبار الدلالة المعنوية لهذا الدور في الواقع العملي.
- تشخيص الفجوة بين الأهداف النظرية والتطبيقات العملية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، ورصد التحديات التنظيمية والتشغيلية التي تحول دون تحقيق المزايا الجوهرية للمصارف الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي.
- تقديم تصور مقترح لتطوير إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية بما يعزز دورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال وضع توصيات للدراسة.

3- فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسية : تؤدي إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية دوراً في تعزيز الاستقرار المالي بأبعاده (رفع معدل النمو ، الحد من المخاطر المالية) للاقتصاد الوطني.
- الفرضية الفرعية الأولى: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو للاقتصاد الوطني.
- الفرضية الفرعية الثانية: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني.

4- أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية في ما يلي:

- تقديم إضافة نوعية في مجال المصارف الإسلامية من خلال معالجتها لإشكالية واقعية قائمة على التطبيق وليس فقط على الجانب النظري.
- بلورة إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية ومتغيرات الاستقرار المالي، مما يثري الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال ويقدم نموذجاً يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة.
- تقديم منهجية علمية لاختبار الفرضيات المرتبطة بدور المصارف الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي.

أما على المستوى العملي، فتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، وهو القطاع المصرفي الإسلامي، الذي يشهد توسعاً مطرداً في معظم الدول العربية والإسلامية. وتبرز الأهمية العملية للدراسة في محاولتها تجاوز الطرح النظري المجرد إلى التشخيص الواقعي للفجوة القائمة بين الأهداف المرسومة لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية وبين الممارسات التطبيقية الفعلية، وما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني. كما تفيد الدراسة متخذي القرار في الجهات الرقابية والإشرافية، والهيئات الشرعية، وإدارات المصارف الإسلامية، في تطوير آليات إدارة الاستثمار بما يعزز دورها الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من المخاطر المالية النظامية، وصولاً إلى اقتصاد وطني أكثر استقراراً وقدرة على الصمود في وجه المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

5- مراجعة الأدبيات

شهدت الأدبيات الأكاديمية في مجال المصارف الإسلامية اهتماماً متزايداً بدراسة العلاقة بين إدارة الاستثمار والاستقرار المالي، خاصة في أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أظهرت مرونة نسبية لهذا النموذج المصرفي مقارنة بنظيره التقليدي، وقد تنوعت الدراسات بين ما ركز على الخصائص الداخلية للمصارف الإسلامية وتأثيرها على استقرارها المالي، وما تناول أثر السياسات الاستثمارية على الأداء المالي والنمو الاقتصادي، وما تطرق إلى تحديات إدارة المخاطر في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة، لتشكل بذلك إطاراً معرفياً متكاملًا يمكن البناء عليه لدراسة دور إدارة الاستثمار في تعزيز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني.

ففي الدراسات العربية، تناولت دراسة العجلاني وحسان (2020) أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية في المتانة المالية للمصارف الإسلامية، حيث خلصت إلى أن حجم واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية يؤثران سلباً في المتانة المالية، في حين أن تعليم أعضاء الهيئة

له تأثير إيجابي ومعنوي، مما يشير إلى أهمية التأهيل العلمي لأعضاء الهيئات الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي، كما اهتمت دراسة أحمد والهاللي وسليمان (2022) بتحليل أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وأكدت أن المخاطر الائتمانية كان لها تأثير سلبي ومعنوي على أداء المصارف الإسلامية خلال جائحة كوفيد-19، مما يستدعي تعزيز إدارة المخاطر لمواجهة الظروف غير المستقرة، وهدفت دراسة عرفة وآخرون (2021) إلى تقييم أثر جائحة كوفيد-19 على أداء واستقرار المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وباكستان، وتوصلت إلى أن الجائحة أثرت سلباً على الأداء المالي لكلا النوعين من المصارف، إلا أنها لم تجد أدلة جوهريّة على تأثيرها على استقرار المصارف الإسلامية، مما يعكس متانة نسبية لهذا النموذج المصرفي .

أما الدراسات الأجنبية، فقد قدم كل من ويلسون وأحمد وأصوطاي (2022) دراسة موسعة حول مرونة المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، وأشاروا إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية بفضل مبادئها التي تمنع المضاربة المفرطة وتربط التمويل بالأسس الحقيقية، مما يعزز استقرارها المالي، وركزوا على تحديات إدارة السيولة والمخاطر في ظل متطلبات بازل، كما قدم رؤوف وأحمد (2022) دراسة حول حوكمة المخاطر والاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأظهرت نتائجهم أن ممارسات حوكمة المخاطر القوية تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية وتقليل احتمالات التعثر .

تشير مراجعة الأدبيات إلى وجود إجماع على الأهمية النظرية لدور المصارف الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي، غير أنها تبرز في الوقت ذاته فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات الميدانية التي تقيس الأثر الفعلي لإدارة الاستثمار في الاقتصاد الوطني بشكل كمي وتحليلي، مما يستدعي مزيداً من البحث لسد هذه الفجوة ومعالجة التحديات العملية التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة.

6- منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تمّ اعتماد المنهج الوصفي من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي بهدف تحليل مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

7- النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

تستند دراسة إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية والمالية التي توطر فهم آليات عمل هذه المصارف وعلاقتها بالاستقرار المالي، وفي مقدمتها نظرية الوساطة المالية التي تعتبر المصارف حلقة وصل بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد، حيث تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، غير أن المصارف الإسلامية تختلف عن نظيرتها التقليدية في تطبيق هذه النظرية، إذ تعتمد على عقود المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الإقراض القائم على الفائدة، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي وأقل عرضة لمخاطر تراكم الديون المعدومة، وتتصل بهذه النظرية نظرية الوكالة التي تبحث في علاقة الأصول (المودع) بالوكيل (المصرف)، وما ينشأ عنها من مشكلات ناجمة عن عدم تماثل المعلومات، حيث تقترض النظرية أن المديرين قد يتصرفون بما يخدم مصالحهم على حساب أصحاب المصالح الآخرين، وهو ما يظهر جلياً في المصارف الإسلامية من خلال علاقة المضاربة بين صاحب رأس المال والمضارب، مما يستدعي آليات حوكمة رشيدة للحد من مخاطر السلوك الانتهازي، كما ترتبط الدراسة بنظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد التي تركز على أهمية المؤسسات والأطر التنظيمية في تشكيل السلوك الاقتصادي، وتفسر من خلالها فشل عقود المشاركة بالربح والخسارة في بعض المصارف الإسلامية بسبب غياب

البيئة المؤسسية الداعمة، واقترب دور المصارف من الوساطة المالية التقليدية بدلاً من دورها كجهات استثمارية فاعلة تشارك في إدارة المشاريع، مما يحول دون تحقيق المزايا المرجوة من نظام المشاركة، وتكتمل المنظومة النظرية بنظرية البنك الضيق التي تدعو إلى الفصل بين الودائع الجارية المضمونة والودائع الاستثمارية القائمة على المشاركة في المخاطر، وهو ما يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تلتزم بالضمان الكامل للودائع الجارية بينما تخضع الودائع الاستثمارية لمبدأ تقاسم الربح والخسارة، مما يجد من احتمالات حدوث هروب مصرفي ويعزز الاستقرار المالي، ويؤكد أن النظام المصرفي الإسلامي أقرب بطبيعته إلى نموذج البنك الضيق الذي يقلل المخاطر النظامية مقارنة بالنظام التقليدي القائم على الإقراض الجزئي .

8- إجراءات الدراسة ومناقشة الفرضيات

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق استبيان على عينة من المصرفيين بما يتلاءم مع الفرضيات المطروحة وتحليلها وفق ما يلي:

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية للفرضية الفرعية الأولى قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو للإقتصاد الوطني.

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.465	1.31	2	1	30	تسهم عقود المشاركة (المضاربة والمشاركة) التي تعتمد المصارف الإسلامية في توجيه التمويل نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية، مما ينعكس إيجاباً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
.000	1.00	1	1	30	يؤدي تنوع المصارف الإسلامية لمحافظة الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، الخدمات، البنية التحتية) إلى تحقيق نمو متوازن

					ومستدام في الاقتصاد الوطني
.739	2.14	3	1	30	تساهم الصكوك الإسلامية التي تصدرها المصارف الإسلامية في توفير تمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية الكبرى، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي
.394	1.19	2	1	30	يعمل التمويل الإسلامي الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي الوطني.
.502	1.48	2	1	30	تساهم آليات الاستثمار الإسلامية في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، من خلال ربط التمويل بالأصول الملموسة وتجنب المضاربات الوهمية، مما يدعم النمو الاقتصادي الحقيقي.
				100	Valid N (listwise)

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

تضح من الجدول أن جميع العبارات الخمسة الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى قد حظيت بموافقة عالية من قبل أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.00) و (2.14) على مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى اتجاه إيجابي قوي لدى المبحوثين نحو الاعتراف بدور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني. وقد سجلت العبارة الثانية المتعلقة بتنوع المحافظ الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أعلى متوسط حسابي بلغ (1.00) مع انحراف معياري (0.000)، مما يعكس إجماعاً تاماً من أفراد العينة على أن تنوع الاستثمارات يساهم في تحقيق نمو متوازن ومستدام في الاقتصاد الوطني، ويشير الانحراف المعياري الصغير إلى تماثل آراء المبحوثين وعدم وجود تباين في إجاباتهم حول هذه النقطة. وجاءت العبارة الرابعة المتعلقة بدور التمويل الإسلامي الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.19) وانحراف معياري (0.394)، مما يعكس موافقة عالية جداً على دور هذه المشاريع في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، مع وجود تباين طفيف في الآراء يشير إلى اختلاف بسيط في وجهات النظر حول مدى تأثير هذا التمويل. كما حظيت العبارة الأولى التي تناولت دور عقود المشاركة في توجيه التمويل نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (1.31) وانحراف معياري (0.465)، مما يؤكد الموافقة العالية على أن هذه العقود تنعكس إيجاباً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود تباين طفيف في الإجابات يعكس بعض الاختلاف في التقدير حول حجم هذا الأثر. وجاءت العبارة الخامسة المتعلقة بكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال ربط التمويل بالأصول الملموسة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.48) وانحراف معياري (0.502)، مما يشير إلى موافقة عالية مع وجود تباين ملحوظ نسبياً في الآراء قد يعود إلى اختلاف خبرات المبحوثين في هذا المجال. في حين سجلت العبارة الثالثة المتعلقة بدور الصكوك الإسلامية في توفير تمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية الكبرى أدنى متوسط حسابي بين العبارات بلغ (2.14) وانحراف معياري (0.739)، مما يشير إلى موافقة متوسطة وتباين أكبر في الآراء، وهو ما قد يعكس محدودية انتشار الصكوك أو قلة الوعي بآلياتها لدى بعض أفراد العينة مقارنة بالأدوات الاستثمارية الأخرى.

وبالنظر إلى الانحرافات المعيارية المسجلة، نلاحظ أنها تراوحت بين (0.000) و (0.739)، مما يشير إلى تباين متفاوت في آراء المبحوثين حول العبارات المختلفة، حيث كان التباين ضئيلاً في العبارة الثانية التي حظيت بإجماع تام، في حين كان التباين أكبر نسبياً في العبارة الثالثة المتعلقة بالصكوك، مما يعكس تبايناً في المعرفة والخبرة بهذه الأداة الاستثمارية، بينما كانت بقية العبارات ذات انحرافات معيارية متقاربة تراوحت بين (0.394) و (0.502)، مما يدل على تجانس نسبي في آراء أفراد العينة حول دور إدارة الاستثمار في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وبصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى وجود موافقة قوية وإيجابية من قبل أفراد العينة على الدور المعنوي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني، حيث جاءت جميع المتوسطات الحسابية في نطاق الموافقة العالية إلى المتوسطة، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى المبحوثين بأهمية آليات الاستثمار الإسلامي - من عقود مشاركة وتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنوع المحافظ وتحسين كفاءة تخصيص الموارد - في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الوطني، وإن كان دور الصكوك يحتاج إلى مزيد من التوعية والتطوير لتعظيم مساهمته في هذا المجال.

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية للفرضية الفرعية الثانية: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني.

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.500	1.45	2	1	30	تساهم عقود المشاركة (المضاربة والمشاركة) في توزيع الخسائر بين المصرف والمستثمر، مما يحد من تراكم الديون المدومة ويقلل من المخاطر الائتمانية في الاقتصاد الوطني.
.441	1.26	2	1	30	يؤدي ربط التمويل الإسلامي بالأصول الملموسة إلى الحد من المضاربات المالية الوهمية، مما يقلل من احتمالية تكوّن الفقاعات المالية في الأسواق..
.476	1.34	2	1	30	تسهم آليات إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تنويع المحافظ الاستثمارية، مما يوزع المخاطر ويحد من التركزات الائتمانية الخطرة على الاقتصاد الوطني

تعمل الرقابة الشرعية على منتجات الاستثمار الإسلامي على تقليل المخاطر التشغيلية والقانونية التي قد تتجم عن المنتجات المالية غير المتوافقة مع الشريعة.	30	1	1	1.00	.000
تساهم سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية في تعزيز كفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول، مما يزيد من قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات المالية.	30	1	1	1.00	.000
Valid N (listwise)	30				

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أن جميع العبارات الخمسة الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية قد حظيت بموافقة عالية جداً من قبل أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.00) و (1.45) على مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى اتجاه إيجابي قوي لدى المبحوثين نحو الاعتراف بدور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني.

وقد سجلت العبارتان الرابعة والخامسة أعلى متوسط حسابي بلغ (1.00) مع انحراف معياري (0.000) لكليهما، مما يعكس إجماعاً تاماً من أفراد العينة على أن الرقابة الشرعية على منتجات الاستثمار الإسلامي تسهم في تقليل المخاطر التشغيلية والقانونية، وكذلك على أن سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية تعزز كفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول، مما يزيد من قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات المالية، ويشير الانحراف المعياري الصفري إلى تماثل آراء المبحوثين وعدم وجود تباين في إجاباتهم حول هاتين النقطتين.

وجاءت العبارة الثانية المتعلقة بدور ربط التمويل الإسلامي بالأصول الملموسة في الحد من المضاربات المالية الوهمية وتقليل احتمالية تكوّن الفقاعات المالية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.26) وانحراف معياري (0.441)، مما يعكس موافقة عالية جداً مع وجود تباين طفيف في الآراء. كما حظيت العبارة الثالثة التي تناولت دور تنويع المحافظ الاستثمارية في توزيع المخاطر والحد من التركزات الائتمانية الخطرة بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (1.34) وانحراف معياري (0.476)، مما يؤكد الموافقة العالية على دور التنويع في تعزيز الاستقرار المالي، مع وجود تباين طفيف في الإجابات. وجاءت العبارة الأولى المتعلقة بدور عقود المشاركة في توزيع الخسائر والحد من المخاطر الائتمانية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.45) وانحراف معياري (0.500)، مما يشير إلى موافقة عالية مع وجود تباين ملحوظ نسبياً في الآراء، قد يعود إلى اختلاف خبرات الباحثين حول مدى فاعلية عقود المشاركة في الحد من تراكم الديون المدومة مقارنة بالأدوات الأخرى.

وبالنظر إلى الانحرافات المعيارية المسجلة، نلاحظ أنها تراوحت بين (0.000) و (0.500)، مما يشير إلى تباين متفاوت في آراء الباحثين، حيث كان التباين معدوماً في العبارتين الرابعة والخامسة اللتين حظيتا بإجماع تام، بينما كان التباين أكبر نسبياً في العبارة الأولى المتعلقة بعقود المشاركة، مما يعكس تبايناً في المعرفة والخبرة بهذه الآلية الاستثمارية، بينما كانت بقية العبارات ذات انحرافات معيارية متقاربة تراوحت بين (0.441) و (0.476)، مما يدل على تجانس نسبي في آراء أفراد العينة حول دور إدارة الاستثمار في الحد من المخاطر المالية.

وبصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى وجود موافقة قوية وإيجابية من قبل أفراد العينة على الدور المعنوي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني، حيث جاءت جميع المتوسطات الحسابية في نطاق الموافقة العالية جداً، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى الباحثين بأهمية آليات الاستثمار الإسلامي - من رقابة شرعية، وكفاية رأس المال، وربط التمويل بالأصول الملموسة، وتنويع المحافظ، وعقود المشاركة - في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي تواجه الاقتصاد الوطني.

9- الاستنتاجات

بناءً على النتائج الشاملة للدراسة، وخاصة تلك المستمدة من تحليل الإيستبيان، يمكن استنتاج ما يلي:

- توجد موافقة قوية وإيجابية من قبل أفراد العينة على وجود دور ذي دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني.
- توجد موافقة قوية وإجماع كبير من قبل أفراد العينة على وجود دور ذي دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في الحد من المخاطر المالية للاقتصاد الوطني.
- تفاوت في مستوى المعرفة والخبرة بين الأدوات الاستثمارية مقارنة بالأدوات الأخرى، وبالتالي حاجة هذه الأدوات إلى مزيد من النوعية والتطوير لتعظيم مساهمتها في تعزيز الاستقرار المالي.
- إن إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية تمثل أداة فعالة وجوهرية في دعم الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، حيث تجمع بين تعزيز النمو الاقتصادي من جهة والحد من المخاطر المالية من جهة أخرى، في إطار متكامل يقوم على أسس شرعية واقتصادية متينة..

10- التوصيات للبحث المستقبلي

بناءً على النتائج، يُوصى بالآتي للبحث المستقبلي:

- العمل على تطوير أدوات الاستثمار الإسلامي، وخصوصاً الصكوك وعقود المشاركة، من خلال تصميم منتجات مبتكرة تتوافق مع متطلبات الأسواق المالية المعاصرة.
- تكثيف برامج التوعية والتدريب المستمرة للعاملين في المصارف الإسلامية والعملاء والمستثمرين، حول آليات إدارة الاستثمار الإسلامي ومزاياها في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من المخاطر المالية.
- تعزيز الرقابة الشرعية والإشراف الداخلي على المنتجات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، من خلال تطوير معايير موحدة للرقابة الشرعية، ورفع كفاءة أعضاء الهيئات الشرعية وتأهيلهم في المجالين المالي والفقه.

خاتمة الدراسة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول إن إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية تمثل ركيزة استراتيجية فاعلة في تعزيز الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها المزدوجة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من المخاطر المالية النظامية، وهو ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي التي أظهرت موافقة قوية وإيجابية من قبل أفراد العينة على جميع عبارات الفرضيتين الفرعيتين، فقد تجلت فاعلية آليات الاستثمار الإسلامي المتنوعة من عقود المشاركة، والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنويع المحافظ، والرقابة الشرعية، وربط التمويل بالأصول الملموسة، وتعزيز كفاية رأس المال في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وامتصاص الصدمات المالية، مما يعكس قدرة هذا النموذج المصرفي على تجاوز التحديات وتعزيز متانة القطاع المالي. غير أن التباين الملحوظ في الآراء حول بعض الأدوات كالصكوك وعقود المشاركة يشير إلى وجود مجال لتطوير هذه الأدوات وزيادة الوعي بها، لتكون أكثر فعالية في دعم مسيرة الاستقرار المالي، وتؤكد الدراسة في مجملها أن المصارف الإسلامية، وبما تمتلكه من مقومات شرعية واقتصادية فريدة، قادرة على القيام بدور محوري في تحقيق الاستقرار المالي المنشود، شريطة أن تواصل تطوير آلياتها الاستثمارية وتعزيز الرقابة الشرعية والإشرافية، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية المتسارعة، بما يضمن استدامة دورها الفاعل في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

المصادر والمراجع

العجلاني، محمد، وحسان، عماد (2020). أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية في المتانة المالية للمصارف الإسلامية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 12(2)، 45-68.

The consequence of the credit risk on the financial performance in light of COVID-19: Evidence from Islamic versus conventional banks. Future Business Journal.

عرفه، قاضي ياسر، وراشد، عبد العزيز، وجان، قاضي وسيم (2021). Impact of COVID-19 on the Performance and Stability of Conventional and Islamic Banks in the GCC Region, Malaysia, and Pakistan. Islamic.

Wilson, R., Ahmed, H., & Asutay, M. (2022). *Islamic Banking and Financial Crisis: Reputation, Stability and Risks*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Raouf, H., & Ahmed, H. (2022). Risk governance and financial stability: A comparative study of conventional and Islamic banks in the GCC. Global Finance Journal.

COMCEC (2013). Financial Intermediation Theory. In: Risks in Islamic Financial Institutions and Markets. Ankara: COMCEC.

Al-Jarhi, M. A. (2004). Remedy for Banking Crises: What Chicago and Islam Have In Common: A Comment. Islamic Economic Studies.

Beck, T., Demircug-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability. Journal of Banking & Finance.

Askari, H., Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2010). The Stability of Islamic Finance. In: New Issues in Islamic Finance & Economics: Progress and Challenges. Singapore: Wiley.

Abstract

This study aimed to evaluate the role of investment management in Islamic banks in enhancing the financial stability of the national economy, by measuring its impact on raising the economic growth rate and reducing financial risks. The study adopted the descriptive-analytical approach and used the questionnaire as the main tool for data collection from a sample of bankers. The results were analyzed using arithmetic means and standard deviations. The findings revealed strong and positive agreement among the sample respondents regarding the significant role of investment management in achieving economic growth and reducing risks, with variations in the level of knowledge concerning some instruments such as *sukuk* and partnership contracts (*mudarabah* and *musharakah*), which calls for their further development and increased awareness. The study concluded that investment management in Islamic banks represents an effective and essential tool for achieving financial stability, provided that Sharia supervision is strengthened, investment products are developed, human resources are qualified, and responsiveness to economic changes is ensured to guarantee the sustainability of their role in national development.

Keywords: Investment Management, Islamic Banks, Financial Stability, Economic Growth, Risk Mitigation.